# مخرجات الورشة رقم 2

# الحكامة المالية وإشكالية تمويل الجهات

انطلق النقاش بالنسبة لهذه الورشة من تجربة مجالس الجهات خلال السنوات الأخيرة، وفي هذا السياق تم تسليط الضوء على أهمية موارد الجهات وظروف تعبئتها وصرفها، الشيء الذي أفضى إلى التحاور حول المواضيع التالية:

-تطور موارد الجهات خلال السنوات الأخيرة حسب طبيعتها ومصادرها، وآفاق تعزيزها وتنويعها

-مدى استجابة الموارد المالية المتوفرة لحاجيات الجهة، وما هي الوسائل لتطوير موارد بديلة لتمويل برامج ومشاريع الجهة (الشراكة والاقتراض)

-الحصص التي ساهمت بها الجهات لتمويل المشاريع التي أطلقتها الدولة على المستوى الجهوي

-الأوراش التي أطلقت من أجل تحسين الحكامة المالية للجهات

-قراءة لتجربة الجهات في تبني المنظومة الجديدة للحكامة المالية، ودور آليات التدبير المالي المرتكز على النتائج في تعزيز نجاعة تدخلات الجهات

-سبل تجاوز الإشكاليات الحالية المتعلقة بمستوى تنفيذ ميزانيات الجهات

-ما هي طرق تحقيق الانسجام بين ميزانية الدولة وميزانية الجهات؟

ومكنت النقاشات السالفة الذكر من الوصول إلى المخرجات التالية:

1 دعوة الجهات للانخراط في التنزيل الفعلي للمبادئ والأهداف التي حملتها المنظومة الجديدة للتدبير الميزانياتي والمالي باعتماد برمجة متعددة السنوات تستحضر شروط الفعالية والنجاعة والجودة.

2 حرص الدولة على مواصلة مبادراتها لدعم وتعزيز قدرات الجهات في مجال الحكامة والتدبير المالي

3 العمل على تنويع مصادر تمويل الجهات عبر اعتماد حلول مبتكرة من اجل تمويل برامجها الاستثمارية

4 تحقيق الالتقائية كوسيلة للحكامة الجيدة بين الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية

5 انخراط الشركاء الماليين والمؤسسات المانحة في هذه الدينامية من خلال تطوير عروضها.